



«المعارضة الجزائرية تجاوزها الزمن ومطالبها غير مشروعة، وإذا أرادت التموّج في كنف وأحضان الانتخابات فليعلمنا انتظار الانتخابات التشريعية سنة 2017 والرئاسية في 2019»،
عمار سعداني
الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري



«نعمل من أجل توسيع قاعدة الدعم السياسي لحكومة الوفاق، إيطاليا تدعم تصميم الحكومة التي يقودها السراج على أن تمارس مهامها انطلاقاً من العاصمة طرابلس»،
باولو جنتيلوني
وزير الخارجية الإيطالي

الجزائر: صياح المعارضة وصمم النظام

أطراف المعارضة المشاركة في مؤتمر مزفران 2 ورحب به كل الترحيب، علماً أن هذا الرجل اتهم سابقاً بتهمة خطيرة ولم يبرهن الذين اتهموه إلى يومنا هذا على صحة مزاعمهم بالملوس، كما أن عودته إلى الجزائر لم تكن مشروطة بحماستها من طرف مجلس المحاسبة أو من طرف الجهات السياسية المسؤولة، الأمر الذي يدفع بالرأي العام الجزائري إلى الشك في كل شيء وفي المقدمة في وجود كيان الدولة ذاتها. ماذا يعني هذا "السيرك" الجزائري المتميز بالفوضى وبالإعيب التموّج السياسي بغض النظر عن ماضي هذه الشخصية أو تلك، وهذا الحزب أو ذاك؟ وماذا ينتظر من معارضة لا تجمع شخصياتها وأحزابها قواسم مشتركة في مقدمتها تاريخ علاقة كل حزب وكل شخصية بالنظام الحاكم ماضياً وحاضراً، وفي الانتماء العقائدي، والسلوك السياسي والمبادئ الأيديولوجية. إن هذا الخلل في البنية العامة لسياسية المعارضة يقف حاجزاً نفسياً يحول دون تحرك الشعب الجزائري ليصطف حولها بإيمان وصدق واندفاع حيوي من أجل تغيير النظام وإعادة بناء الدولة الوطنية الحديثة على أسس جديدة جوهرها التداول على الحكم في ظل الأطر الديمقراطية. لا شك أن النظام الحاكم يستغل هذا الخلل وينتظر ساعة الحكم ليكشف ملف تاريخ كل شخصية وكل حزب أمام الرأي العام الوطني، وذلك أثناء الدخول في معركة الانتخابات الرئاسية القادمة بعد انتهاء العهدة الرابعة للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة.

التي تملك خزناً كبيراً من الأسرار بحكم تواجده في الحكم منذ عام 1962 لغاية 1994، حيث تولى طوال فترة 32 سنة مسؤوليات حساسة في الدولة منها منصب المدير العام لشركة سوناطراك النفطية ووزير المالية، ووزير الشؤون الخارجية، ووزير الطاقة، ووزير المياه، وسفير الدولة في بلجيكا وفرنسا ومنصب رئيس الوزراء. كما يفهم من نقده الموجه للسلطة الحالية، المستنسخة من تقاليد الحزب الواحد وأجهزة الدولة الغليظة منذ الاستقلال، أن الوزراء في الماضي والحاضر وكذا رؤساء الحكومات المتعاقبة لم يكونوا جميعاً أصحاب القرار الاقتصادي أو السياسي، وإنما كانوا مجرد واجهة خارجية شكلية أما الحكام الفعليون الذين قرروا ومازالوا يقررون كل شيء فموجودون دائماً وراء الستار.

في إطار رفع سقف الصراع مع النظام الحاكم نظم حزب حركة السلم نفسه، وفي بحر هذا الأسبوع أيضاً، محاكمة رمزية لوزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل الذي تحوم حوله الشكوك بأنه متورط في الفساد المالي بعشرات ملايين من الدولارات دون محاكمة فعلية من طرف النظام الحاكم، وهو الذي عاد مؤخراً إلى الوطن واستقبل بحفاوة ويروج له على لسان الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بأنه سيعين من جديد في منصبه السابق كوزير للطاقة والمناجم. ومن الطريف أن عبدالحميد الإبراهيمي الوزير الأول الجزائري السابق العائد مؤخراً من منفاه ببريطانيا قد انضم بدوره إلى قافلة

الذي يثلج صدر النظام الحاكم في الجزائر دون أدنى شك. من الملاحظ كذلك أنه قبل يوم واحد فقط من انعقاد هذا المؤتمر أعلنت لجنة التقنية بهيئة التشاور والمناجبة التابعة للمعارضة، وعلى لسان أحد أعضائها وهو إسماعيل سعيداني، أن قائمة المشاركين في هذا المؤتمر لا تزال مفتوحة لأن عدداً من الأحزاب المعارضة الأخرى، وفي صدارتها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب القوى الاشتراكية الذي أسسه الزعيم الراحل حسين آيت أحمد، لم تعلن رسمياً بعد عن المشاركة أو عدم المشاركة في هذا المؤتمر، إلى جانب عدم وضوح موقف رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش أيضاً.

هذا التردد من طرف هذا وذاك يبرز أن هناك تباينات في وجهات النظر بخصوص أسلوب التعامل مع النظام الحاكم، الأمر الذي يجعل هذه النخبة المعارضة القليلة غير موحدة فعلياً رغم المظاهر الخارجية التي توحي بعكس ذلك. من المعلوم أنه قبل انعقاد مؤتمر مزفران 2 نظم حزب حركة مجتمع السلم الإسلامي بمقره الرئيسي السبت الماضي ندوة لرئيس الحكومة ومدير عام شركة سوناطراك النفطية سابقاً أحمد غزالي فجر فيها قنبلة من العيار الثقيل، حيث أعلن أن "الجزائر ستصاب بالإفلاس الاقتصادي في عام 2019". ففي هذه الندوة أكد غزالي أنه على مدى "55 سنة من الاستقلال لم يحقق النظام أي تطور اقتصادي بل التهم ربيع المحروقات التي تشكلت في باطن الأرض منذ الملايين من السنوات". ولا شك أن أحمد غزالي من الشخصيات السياسية الجزائرية

لا خلال هذا الأسبوع اكتظ المشهد السياسي الجزائري بعدد إضافي من الشخصيات السياسية التي تنعت في الجزائر بأنها ذات الوزن الثقيل في الحياة السياسية الوطنية، ويلاحظ المرء أن دائرة المعارضة أصبحت تضم الآن شخصيات عسكرية متقاعدات برتبة جنرالات، فضلاً عن ظهور رؤساء حكومات ووزراء جدد في هذا المشهد كانوا جميعاً في الماضي جزءاً عضوياً من تركيبة النظام الحاكم الذي لا يزال في السلطة إلى يومنا هذا. واللافت للنظر هو أنه رغم ماضي هذه الشخصيات المحاط بعدة علامات استفهام كبيرة، فإن الأحزاب المعارضة التي لم تتورط سابقاً في التحالف الرئاسي، بقيادة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، قد رحبت بخصوم الأوس ومنحتهم صك الغفران الذي يمكنهم من الانضمام إلى ما يسمى بالمعارضة من جهة، والمشاركة من جهة أخرى في مؤتمر مزفران 2 الذي افتتحت أشغاله الأربعاء 30 مارس 2016 في قاعة صغيرة بضواحي عاصمة البلاد لا تتسع سوى لعدد لا يتجاوز 350 مؤتمراً، علماً أن هذا المؤتمر لم يدع إلى المشاركة في أعماله حتى ممثلو الجمعيات والاتحادات والروابط الثقافية والمهنية والعلمية والفلاحية والعمالية وغيرهم من ممثلي الشرائح الشعبية التي يفترض في أي عمل سياسي وطني أنها تشكل معمار المجتمع المدني الشعبي. يبدو واضحاً أن هذا المؤتمر يتميز بطابع نخبوي مشكل من فسيفساء أحزاب نخبوية وبعض الشخصيات التي ليس لها عمق جماهيري في الجزائر العميقة، وهو الأمر

ليبيا في انتظار جودو

النصاب، وكل مرة يدعو فيها الرئيس إلى مثل هذه الجلسة، يتخلف الأعضاء، وهكذا دخل المشهد الليبي السياسي في دورة عيثة لا شبيهة لها إلا مسرحية صمويل بيكت الشهيرة "في انتظار جودو"، الذي يجب أن يأتي لكنه لا يأتي، فمجلس النواب، الذي علمنا أنه يتوفر على أغلبية من الأعضاء أعلنت موافقتها على حكومة الوفاق لكنها موافقة مشروطة بإعلانها من تحت قبة البرلمان، يجب أن ينعقد لكنه لا ينعقد. المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني يجب أن يدخل العاصمة لياشر ممارسة صلاحياته، كبديل لحكومة الإنقاذ الطرابلسية، والحكومة المؤقتة الطبرقية البيضاء، ولكنه لا يدخل وشعب ينتظر أمام البنوك وصول الأجور ولكنها لا تصل، ووضع مأساوي أمنياً واقتصادياً ينتظر الجميع أن يزول، لكنه مقيم لا يتزحزح من مكانه.

صار يمثل تهديداً لهذه المصالح وإيداناً بانتهائها وإلغائها. نعم لقد استغرقت البعثة الأممية ما يقرب من عامين في حالة تفاوض، وأخذ ورد وسفر وإقامة، من أجل جلب الأطراف المتنازعة إلى مائدة المفاوضات، وتتابعت الجولات داخل ليبيا وخارجها، ومن محطة غدامس، إلى محطة جنيف، إلى محطة تونس، إلى محطة الصحيرات بالمغرب، وصولاً إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، لوضع للمسات النهائية لاتفاق المصالحة، ولم تقتصر هذه المفاوضات على الأطراف السياسية وإنما شملت أطرافاً عسكرية، وأخرى عشائرية قبلية، وثالثة تتصل بالمجتمع المدني ورابعة بالمرأة، وخامسة بالحراك الشعبي البلدي وحكام المحليات، وسادسة وصلت إلى نازحين ومهجّرين لإشراكهم في المسار التفاوضي، وكان لا بد بعد هذا المخاض من الوصول إلى توافق لن يرضي كل الناس بالضرورة، ولن يكون بغير تنازلات من هذا الطرف وذاك الطرف، انتهى إلى حكومة توافق وطني، متعددة الرؤوس، لإرضاء كل طرف من أهل النزاع، وتمفيله في المجلس الرئاسي، ثم تشكيل الحكومة ومراجعة أن ترضي هي الأخرى جوانب مناطقية وعشائرية، والأوان الطيف السياسي المتنوعة، هي التي تنتظر المصادقة عليها من مجلس النواب، وقد تعثر هذا المجلس في تنظيم جلسة يتوفر فيها

أكثر من نصف الشعب الليبي يعاني حالة احتياج للطعام والسكن والعلاج، واستفحل أيضاً الداء الأكبر، الذي لم يقتصر هذه المرة على جلب البلاء للشعب الليبي ولكنه فاض على شعوب المنطقة، وشعوب العالم، وهو داء الإرهاب والتطرف، وعصابات داعش التي اتخذت من ليبيا ساحة للعمل، وقاعدة للانطلاق في ارتكاب عملياتها الإرهابية داخل ليبيا وخارجها، مستفيدة من الفراغ السياسي والغياب الأمني وانهايار الدولة وانعدام الرقابة على الحدود.

كل المساعي المبذولة من طرف أهل الحراك الوطني والسياسي، بمساعدة خبراء الأمم المتحدة وبعثتها في ليبيا وتعاون أطراف دولية وإقليمية، هو تصحيح الانحراف الذي استهدفه الشعب الليبي بثورته، وصولاً إلى تحقيق أهدافه في دولة الأمن والأمان. لقد اتسع الخرق على الراقق، واتسعت الشقة بين طريق الانحراف وطريق الحق والصواب، ولذلك صارت العودة إلى هذا الطريق صعبة ومتعسرة وتستهلك جهداً ووقتاً، ولم يعد غريباً أن تتكون مصالح ومنافع بين الطرفين، وتنشأ خنادق، وتنمو اشواك وتظهر جماعات ضغط، تقاوم العودة إلى طريق الحق والصواب لأنها أنشأت لنفسها مصالح ومنافع، على جانبي طريق الانحراف، وتركه والعودة إلى الطريق القويم

لا يمكن للانحراف عن الطريق الصواب إلا أن يبدأ بخطوة واحدة، وبمسافة محاذية للطريق، ثم يبدأ هذا الانحراف في الاتساع، خاصة إذا أخذ زاوية منحرفة ومضى فيها، وكلما توغل في المسير كلما ازداد ابتعاده عن الطريق وبالتالي ابتعاده عن الهدف الذي يريد المسافر الوصول إليه، وسيجد نفسه قد بلغ الماتاهة التي نرى الشعب الليبي قد بلغها.

فمن الثابت أن الشعب الليبي لم يقم بثورته، ولم يقدم التضحيات الثمينة من أجلها، ولم يسقط الشهداء في سبيلها، إلا لتحقيق هدف هو الوصول إلى وطن، آمن، مزدهر، حر، تتوفر فيه الكرامة لأهله، والعيش الكريم الذي تؤهله له موارده، وطبعاً هذا الهدف لم يتحقق، وهذا الطريق الذي ظن الجميع أنه سيكون سالكا أمناً بعد إزاحة نظام الاستبداد، لم يكن سالكا ولا أمناً، لأنه حصل انحراف عن المسار قاد إلى ما تعانيه البلاد من أنواع الابتلاء والكوارث. وهو انحراف بدأ مباشرة، بعد تفويض النظام الانقلابي القديم، وقد وصل عمر الانحراف الآن إلى خمسة أعوام، عانت فيها البلاد من ويلات الاحتراب وسفك الدماء ومن انهيار الأمن، ومن تردي الوضع الاقتصادي، واستفحال العوز والفاقة والاحتياج، إلى أن أصدرت الأمم المتحدة أرقاماً قياسية في ما يخص الوضع الإنساني، حيث صار

د. أحمد إبراهيم الفقيه
كاتب ليبي

الشعب الليبي لم يقم بثورته ولم يقدم التضحيات الثمينة من أجلها، إلا لتحقيق هدف هو الوصول إلى وطن، آمن، مزدهر، حر، تتوفر فيه الكرامة لأهله، والعيش الكريم الذي تؤهله له موارده

السلفيون وحكومة بن كيران: انقلاب المعادلة

عقب الانتخابات التي أجريت عام 2011. فخلال السنوات الماضية كان حزب العدالة والتنمية أبرز التنظيمات السياسية المغربية التي نادت بتسوية ملف المعتقلين السلفيين القابعين في السجون، وكان وزير العدل الحالي، مصطفى الرميد، واحداً من المحامين القلائل الذين تولوا الدفاع عن المعتقلين منذ تفجيرات 16 مايو 2003، حيث لم يكن يوفر أي مناسبة للتذكير بمعاناتهم والدعوة إلى الإفراج عنهم أو ضمان المحاكمة العادلة لهم، بل إن الحزب سبق أن طالب بإعادة فتح ملف تلك التفجيرات وإجراء تحقيق فيها. غير أن الحزب ما فتى أن أدار ظهره إلى السلفيين بمجرد وصوله إلى السلطة، وهو ما أثار حنق هذا التيار، الذي شرع في الانفتاح على أحزاب سياسية منافسة للحزب الحاكم، وتصويب فوهته إلى هذا الأخير، في عملية تبنى برسم القطيعة بين الطرفين. وكانت التصريحات الأخيرة الصادرة عن الحكومة، ومفادها أن اتفاق 25 مارس لم يعد قائماً، نتيجة الاتهامات الموجهة إلى السلفيين بالتخلي عن واجب التحفظ طيلة الفترة الماضية، آخر إسفين يديق في نعش التقارب بين الإثنين. فقد وظف الحزب الحاكم ورقة السلفيين بنوع من البراغمية خلال وجوده في المعارضة، وتمكن من الحصول على أصوات الكثير منهم في الانتخابات السابقة، بيد أن التطورات الجديدة تميل إلى غير صالحه اليوم.

عن جميع معتقاي التيار السلفي وفق سياسة الخطوة خطوة، وتم بالفعل إطلاق سراح بضعة أشخاص منهم، في ظل الحراك الشعبي الذي شهدته المملكة، لكن المبادرة التي تمت كانت بيضة الديك، ولم تعقبها مبادرة أخرى. بيد أن احتجاج السلفيين لم يقف عند هذا الحد، بل إن عدداً من رموزهم خرجوا في لقاءات صحافية وبيانات من داخل السجون يتهمون حكومة عبد الإله بن كيران بالتعذيب في حق المعتقلين، محمليين إياها المسؤولية في كل ما يعيشه السلفيون وعائلاتهم من محن داخل وخارج السجون؛ هذا في الوقت الذي تقول فيه الحكومة إن التعذيب في المغرب قد أصبح إرثاً من الماضي. الظاهر أن حزب العدالة والتنمية قد فقد الكثير من وزنه السياسي لدى الفصائل السلفية، على الأقل تلك التي مرت بتجربة الاعتقال، وهو تحول جوهري في علاقة الحزب بالتيار السلفي، من شأنه أن يلقي بثقله في المشهد السياسي المرشح لأن يشهد تحولات معتبرة خلال الجولات الانتخابية المقبلة، في ظل التحركات التي يقوم بها بعض الأحزاب السياسية المعارضة من أجل جلب بعض الوجوه السلفية إليها، ودفعهم إلى الترشح تحت قوائمها، لمنافسة الحزب الحاكم، الذي ترى الأحزاب أنه ما يزال يستثمر ورقة الانتماء إلى الاتجاه الإسلامي. حصل انقلاب في المعادلة بين الحزب والسلفيين منذ دخوله إلى التدبير الحكومي

في الوقت الذي بدأ فيه السلفيون المغاربة، الذين تم الإفراج عنهم على دفعات منذ العام 2011، في التوزع على عدد من الأحزاب السياسية، وشرعت بعض الأحزاب الأخرى، في صف المعارضة، في مغازلتهم قبيل موعد الانتخابات التشريعية المرتقبة نهاية العام الجاري، يبدو أن حظ حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم قد أصبح عائراً مع هذه الكتلة الجديدة، التي خرجت إلى النور أخيراً لتصبح هدفاً للاستقطاب السياسي. في الأسبوع الماضي، نظم عدد من المعتقلين السلفيين السابقين، الذين كانوا رهن الاعتقال في ملف تفجيرات الدار البيضاء عام 2003، وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة العدل، التي يمسك بها الحزب الحاكم، منددين باستمرار التعذيب والاعتقال وعدم التعامل الجدي مع ملف باقي المعتقلين، وكذا يدا قضية الإدمان بالنسبة لمن أفرج عنهم. وبدا لافتاً هذا الهجوم على حزب يوجد في الجانب المحافظ للمشهد السياسي بالمغرب، الذي من المفترض أن يكون الأقرب إلى التيار السلفي، بالنظر إلى وجود نقاط اشتراك متعددة، خاصة في ما يتعلق بالثقافة الأيديولوجية. السلفيون انتقدوا حزب العدالة والتنمية على خلفية ما اعتبروه تنكراً منه للمفاهيم المطلوبة، وللاتفاق الذي تم في 25 مارس 2011 بين وزارة العدل والمعتقلين، الذين احتجوا آنذاك في مختلف السجون بالمملكة مطالبين بالإفراج عنهم. فقد تعهدت الحكومة بالإفراج

إدريس الكنبوري
كاتب مغربي

الحزب الحاكم وظف ورقة السلفيين بنوع من البراغمية خلال وجوده في المعارضة، وتمكن من الحصول على أصوات الكثير منهم في الانتخابات السابقة، بيد أن التطورات الجديدة تميل إلى غير صالحه اليوم

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

علي قاسم

مختار الدبابي

كرم نعمة

تصدر عن

Al Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

Kensington Centre

66 Hammersmith Road

London W14 8UD, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk